**الملتقى الوطني الافتراضي حول: تفعيل آليات تمويل المؤسسات المصغرة والناشئة في الجزائر**

**المحور الثالث: آليات الدعم الحكومي الثلاثة "أونساج"، "كناك" و"أونجام" ودورها في تمويل المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة**

**عنوان المداخلة: دور وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج في استحداث وتمويل المؤسسات المصغرة.**

**The role of the Agency of the National Unemployment Insurance Fund in Bordj Bou Arreridj in creating and financing micro-enterprises**

**من إعداد:**

**طالبة الدكتوراه: أسماء ريغي**

**asma.righi@univ-msila.dz**

**مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر -المسيلة-**

**طالبة الدكتوراه:هيبة مزعاش**

**hiba.mezeaache@univ-msila.dz**

**مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر -المسيلة-**

**الملخص:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة خلال فترة تفشي وباء كورونا، من خلال التعرف أولا في الجانب النظري على أهم الهياكل الداعمة للمؤسسات المصغرة والمشاكل التمويلية التي تعاني منها، وفي الجانب التطبيقي تم رصد أهم المؤسسات المصغرة التي ساهمت وكالة الولاية المدروسة في إنجازها لهذه السنة، كما اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تقييم الدور المنوط بها بالاعتماد على المعطيات والبيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من قبل الوكالة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها سيطرة صيغتي التمويل الذاتي والثلاثي على أغلب معاملات الوكالة وذلك راجع لمساهمة القروض البنكية إلى جانب قروض الوكالة في إنشاء المشاريع والاستفادة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تُحفزهم على اعتماد هذه الصيغ، بالإضافة إلى تمركز أغلب النشاطات ممولة من طرف الوكالة في قطاع الزراعة، الحرف اليدوية والخدمات.

توصي الدراسة في الأخير على ضرورة توجيه شباب الولاية أصحاب المشاريع للقطاعات التي تخلق قيمة مضافة عالية وتلبي احتياجات السوق المحلي والوطني، بالإضافة إلى إدخال صيغ التمويل الإسلامي في تعاملات الوكالة لتجنب التعامل بالفوائد البنكية التي من شأنها زيادة التكاليف التي تتحملها.

**الكلمات المفتاحية:** وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤسسات المصغرة، الهياكل الداعمة.

**Abstract:**

Through this study, we seek to shed light on the role of the National Unemployment Insurance Fund of the Bordj Bou Areridj wilaya in establishing and financing mini-enterprises during the outbreak of the Corona epidemic, by first identifying the theoretical aspects of the most important support structures for micro-enterprises and the financing problems they suffer from, and in The application side The most important micro-institutions that the studied state agency contributed to its achievement for this year were monitored. We also relied in this study on the descriptive analytical approach in order to assess the role entrusted to it based on the data and statistical data obtained by the agency.

 This study reached a set of results, including the control of the self-financing and tripartite modes over most of the agency’s transactions, due to the contribution of bank loans in addition to agency loans in establishing projects and benefiting from tax and semi-tax privileges that motivate them to adopt these formulas, in addition to the concentration of most of the activities that finance them Agency in the agriculture, handicrafts and services sector.

Finally, we recommend the necessity of directing the youth of the state who own projects to the sectors that create high added value and meet the needs of the local and national market, in addition to introducing Islamic financing formulas in the agency's dealings to avoid dealing with usurious benefits that would increase the costs it bears.

**Keywords:** National Unemployment Insurance Fund Agency, micro-enterprises, support structures.

**مقدمة:**

لطالما لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل أي دولة، نظرا لما تقدمه من مساهمة في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهي تساهم في توفير فرص عمل جديدة، زيادة حجم الاستثمار، تحقيق قيمة مضافة وكذلك دورها التنموي الفعال من خلال تكاملها مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات المكلفة بها داخل أي دولة.

باعتبار أن المؤسسات المصغرة تعد من بين هذه المؤسسات، قامت جُل الدول بتركيز جهودها عليها بحيث أصبحت تشجع إقامة مؤسسات مصغرة، خاصة بعد ما أثبتت قدرتها على حل العديد من المشكلات الاقتصادية، كما أنها تشكل ميدانا واسعا لتطوير المهارات الإدارية، الفنية، الإنتاجية والتسويقية، وتفتح المجال أمام المبادرات الفردية لتكوين مؤسسات مصغرة خاصة وتخفيف الضغط على القطاع العام.

ولأن الجزائر تعد في مقدمة الدول التي تشجع إنشاء وقيام المؤسسات المصغرة، فإنها عملت على استحداث ووضع قوانين تُسهل بها عمل هذه المؤسسات وتُحدد من خلالها الإطار التنظيمي والقانوني لها، بالإضافة إلى أنها قامت بتسخير هيئات وهياكل هدفها تقديم الدعم المالي الذي تحتاجه هذه المؤسسات وتُزودها وبالخدمات غير المالية التي قد تحتاج لها.

لذلك وبُغية منا في التعرف على دور هذه الهيئات في دعم المؤسسات المصغرة، قمنا باختيار وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لأحد ولايات الشرق (ولاية برج بوعريريج)، من أجل معرفة الدور الذي تلعبه في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل التالي: **إلى أي مدى تُساهم وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة؟**

يتفرع من الإشكالية الرئيسة السؤالان الفرعيان التاليان:

* فيما تتمثل مختلف مصادر تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر؟
* هل تُساهم وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في خلق مناصب شغل على مستوى الولاية؟
* فيما تتمركز أهم القطاعات الممولة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج؟

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

* تَعمل الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات المصغرة، من خلال توفير مصادر تمويل مباشرة وغير مباشرة تُدعم من خلالها المؤسسات المصغرة؛
* تُساهم وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بشكل كبير في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الولاية من خلال استحداث وتوفير مناصب شغل من شأنها التخفيف من حدة البطالة؛
* تتلاءم القطاعات الممولة من وكالة الصندوق مع الخصائص التي تتميز بها الولاية.

**أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

* محاولة إظهار دور وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والجهود التي تبذلها من أجل النهوض بقطاع المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية؛
* معرفة أكثر أنواع المشاريع الممولة في إطار الوكالة على مستوى الولاية،
* الإصلاحات الكبيرة التي سخرتها الجزائر لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

**أهداف الدراسة:**

تتمثل أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

* التعرف على أهم صيغ وآليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة على المستوى الوطني؛
* محاولة دراسة وتقييم دور وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة؛
* التعرف على أهم التحديات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المصغرة في الجزائر.

**خطة الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

**المحور الأول:**الإطار النظري للمؤسسات المصغرة في الجزائر؛

**المحور الثاني:** دراسة تطبيقية لدور وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة.

**المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة في الجزائر**

تُعتبر المؤسسات المصغرة في الوقت الراهن من بين الوسائل التنموية الناجعة، التي استطاعت الدول من خلالها النهوض باقتصاديها، حيث تعتبر من أفضل لوسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللقيام بالدور المنوط بها تحتاج هذه المؤسسات لمصادر تمويل متعددة توفر لها الدعم المادي بالإضافة للمرافقة والتوجيه والإرشاد.

1. **تعريف المؤسسات المصغرة:**

قدمت العديد من التعاريف للمؤسسات المصغرة، لعل أهمها:

**التعريف الأول:** "تلك الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو لدى الغير، بحيث يتم استخدام عدد معين من العمال من قبل المؤسسة، ولا يقتصر هذا المصطلح على مؤسسات القطاع الخاص وملاكها ولكنه يشمل كذلك مجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية."[[1]](#endnote-2)

**التعريف الثاني:** "هي تلك الوحدة التي تتأثر بمختلف معايير إنشاء المؤسسات كالعدد الإجمالي للموظفين، دوران حجم الاستثمارات والقيمة المضافة، مقدار رأس المال، والحصة السوقية التي تحتلها مؤسسة مُعنية."[[2]](#endnote-3)

**التعريف الثالث:** "قام المشرع الجزائري بتقديم تعريف للمؤسسات المصغرة بحسب القانون 17-02على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 09 أشخاص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون سنتيم، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار، كما تستوفي معيار الاستقلالية ومهما كانت طبيعتها القانونية."[[3]](#endnote-4)

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول بأن المؤسسات المصغرة هي:

"مؤسسة إنتاج سلع أو/وخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية وتستوفي معيار الاستقلالية، تستخدم عدد معين من العمال، تعمل على خلق قيمة مضافة واستحداث مناصب شغل بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات"

1. **مصادر تمويل المؤسسات المصغرة:**

تَعددت مصادر تمويل المؤسسات المصغرة بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، لعل أهمها ما يلي: [[4]](#endnote-5)

1. **التمويل الذاتي:** يُعبر التمويل الذاتي عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقود المتولد عن نشاط المؤسسة، وتتمثل أهم مصادره في:
* الأرباح المحتجزة: تُعرف على أنها الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل؛
* الأرباح غير الموزعة: تمثل الفائض المحقق من طرف المؤسسة يتم إيداعه في حسابات تدعى الاحتياطي لتحقيق هدف معين؛
* أقساط الاهتلاك: عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل المدى على العمر الإنتاجي للمشروع كالآلات والمعدات؛
* المئونات: تُستعمل كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة.
1. **التمويل الخارجي:**

أي المصادر الخارجية التي من خلالها تستطيع المؤسسات المصغرة الحصول على التمويل اللازم للقيام بنشاطها، ويُمكن حصرها فيما يلي:

* **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:** أو مثل ما كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، هدفها تقديم الدعم المالي وغير المالي للشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعماره بين (19-40 سنة)، فهي تعمل على تقديم المساعدات المالية من قبل الوكالة وتساعد أصحاب المشاريع في الحصول على التمويل من البنوك من خلال لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، لذلك قد يكون التمويل الممنوح ثنائي يُشارك فيه المستثمر بنسبة 50% من مبلغ الاستثمار عندما يساوي أو يقل عن 10 ملايين دينار جزائري، أو يكون التمويل ثلاثي يشمل البنوك أو المؤسسات المالية بحيث حُددت فيه نسبة المساهمة بــ15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما يساوي أو يقل عن 10 ملايين دينار جزائري، كما تحدد نسبة المساهمة الشخصية عندما ينجز هذا الاستثمار في المناطق الخاصة والهضاب العليا بـ12% و بنسبة 10% عندما يُنجز بمناطق الجنوب، بالإضافة إلى قيام الوكالة بإعادة تمويل المؤسسات المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي بداية من سنة 2020.[[5]](#endnote-6)

**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** تُساهم الوكالة في خلق النشاطات الاقتصادية الفعالة من خلال برنامج القرض المصغر، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى المساعدة على الإدماج المهني، الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، عبر خَلق أنشطة منتجة للسلع والخدمات كما تهدف إلى مُحاربة البطالة وعدم الاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، من مهامها تسيير آليات القرض المصغر، تقديم الخدمات الاستشارية والامتيازات، توطيد العلاقة مع البنوك والمؤسسات المالية.[[6]](#endnote-7)

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفه صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، كما تمنح الوكالة قروض معتبرة لا تتجاوز1.000.000 دج موجهة لخلق نشاطات وتستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، هذا وتسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة بالإضافة إلى جلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.[[7]](#endnote-8)

* **رأس المال المخاطر:** تعد هذه المؤسسات مـن أهم الأدوات التمويليـة الـتي تسـاعد في دعـم وتمويـل المؤسسـات المصغرة، حيث تقوم فكرتها على القيام بالمسـاهمة بنسـبة مـن قيمـة الاسـتثمار دون لجـوء إلى القـروض البنكيـة أو مصـادر أخـرى، بمعنى أنها تقـوم علـى فكـرة المشـاركة في الأربـاح والخسائر وهو ما يلاءم منظومة هذه المؤسسات.**[[8]](#endnote-9)**
* **التمويل الإسلامي:** بناءً على حجم السيولة التي يتم جمعها من قبل المؤسسات المالية التي تعمل في مجال التمويل الإسلامي، فإنها تقدم للمؤسسات المصغرة التمويل الذي يتكيف مع احتياجاتها، مثل الاحتياجات الناتجة عن دورة التشغيل.[[9]](#endnote-10)

لذلك هذا النوع من التمويل يعمل على توفير الموارد المالية أو المادية اللازمة للمشروع، وتلاءم مع نشاط المؤسسات المصغرة ويتوافق معها، بحيث يتسم بالمرونة والملاءة لأغلب أوجه نشاطات المؤسسات المصغرة، كما أنه من جهة أخرى يخفض من ضغوط وتكلفة التمويل بها، ويعمل على زيادة قدرتها التنافسية.[[10]](#endnote-11)

خاصة أن التمويل الإسلامي يُميزه مبدأ تقاسم الربح والخسارة، فالبنك الإسلامي يتدخل في منح رأس المال كشريك أكثر من كونه داعمًا ماليًا، مما يحمي السيولة الضعيفة والمؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى ذلك فهو يُمكّن هذه الأخيرة من تنويع مصادر تمويلها لدورة التشغيل والاستثمار، واستخدام هيكل تمويل يتوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات التمويل المختلفة.[[11]](#endnote-12)

* **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)**: سيتم التعرض له في الجزء التطبيقي من الدراسة**.**
1. **التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة:**

يُمكن تقسي هذه التحديات إلى تَحديات خاصة بالمحيط الداخلي للمؤسسة وتحديات خارجية:[[12]](#endnote-13)

1. **التحديات الخاصة بالمحيط الداخلي للمؤسسة:** أي تلك التي تتعلق بطبيعة المؤسسة في حد ذاتها، بحيث يمكن تقسيمها إلى:
* **ضعف التسيير والكفاءة الإدارية:** حيث تتسم المؤسسات المصغرة بانخفاض الكفاءة الإدارية وضعف العمالة الماهرة، لأن أغلبها مؤسسات عائلية؛
* **انخفاض الجدارة الائتمانية:** من خلال صعوبة الحصول على التمويل لعدم وجود ضمانات قوية؛
* **عدم تناسق المعلومات:** حيث أن التقارير المالية والمحاسبية غير الدقيقة وضعف الرقابة المالية يؤدي إلى إحجام البنوك عن منح التمويل اللازم لها؛
* **محدودية البقاء والاستمرارية:** انخفاض مدة حياة هذه المؤسسات وصغر حجمها، يعتبر من الأسباب التي لا تمكنها من الحصول على التمويل؛
* **الدمج بين الموارد المالية للمؤسسة ومالكيها:** حيث أن إفلاس المؤسسة يعني إفلاس مالكها.
1. **التحديات الخارجية:** أي تلك التحديات التي تتعلق أساسا بهيكل النظام المالي الذي تخضع له المؤسسات المصغرة، ويمكن تقسيمها أيضا إلى:
* مشكلة ضعف القروض والائتمان من قبل البنوك (نقص الضمانات وضعف الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية ما يجعلها غير مؤهلة للحصول على التمويل)؛
* عدم انتظام السجلات المحاسبية للمؤسسات المصغرة نتيجة ضعف إمكانيتها، انخفاض حجم نشاطها بالإضافة إلى اجتناب المشكلات الضريبية، يؤدي إلى صعوبة معرفة الدخل المتحقق من النشاط وقيمة الموجودات، وبالتالي صعوبة الحصول على التمويل من أطراف خارجية.

**المحور الثاني: دراسة تطبيقية لدور وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة**

سنحاول من خلال الجزء التطبيقي للدراسة تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بالوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج، من أجل الوصول إلى تقييم دور هذه الوكالة في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة لسنة 2020 والتي تزامنت مع انتشار وباء كورونا.

1. **التعريف بميدان الدراسة -الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة-:**

تم إنشاؤه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، للعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

وبداية من سنة 2010، قام الجهاز بدعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30-50 سنة، حيث سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية المذكورة سابقا الالتحاق بالجهاز والاستفادة من المزايا المتعددة التي منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دينار جزائري بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دينار جزائري وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

هذا وتنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإحدى الصيغ التالية:

* **التمويل الذاتي:** يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستثمر، ويكمن دور الوكالة في هذه الحالة في تقديم الإعفاءات الجبائية وشبه جبائية؛
* **التمويل الثنائي:** تمنح وكالة الصندوق قرضا على شكل هبة تتراوح نسبته بين 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
* **التمويل الثلاثي:** تساعد وكالة الصندوق صاحب المشروع في الحصول على التمويل البنكي بـ70% من التكلفة الإجمالية للمشروع بعد المرور على لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات، وذلك من خلال التركيبة المتكونة من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع تتراوح بين 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع، تمويل وكالة الصندوق بين 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع على شكل هبة وتمويل البنك المحدد بـ70%.

كما يَمنح الصندوق مزايا ضريبية كالإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، التخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء، الإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، التصديق على المكاسب المهنية حيث وُضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، بهدف تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل، الذين لا يملكون شهادات لإثبات الكفاءة (شهادة التأهيل، دبلوم أو شهادة عمل).[[13]](#endnote-14)

1. **أنماط التمويل المتاحة للمؤسسات المصغرة من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**

تم من خلال وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إنشاء عدة مؤسسات مصغرة في الولاية، والجدول التالي يُوضح عدد المشاريع المنجزة حسب أنماط التمويل المقترحة من طرف الوكالة:

**الجدول رقم (01):** عدد المؤسسات المصغرة الممولة بحسب أنماط التمويل مستوى (CNAC) برج بوعريريج سنة2020

|  |  |
| --- | --- |
| **نمط التمويل** | **عدد المشاريع الممولة** |
| **التمويل الذاتي** | 21 |
| **التمويل الثنائي**  | 00 |
| **التمويل الثلاثي** | 41 |
| **المجموع** | 62 |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من خلال قراءتنا للمعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أنه يطغى على صيغ التمويل في الوكالة صيغة التمويل الثلاثي، إذ نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار هذه الصيغة بلغ 41 مشروع، منها 27 مشروع حصل على تمويل قدر بأقل من 5 ملايين دينار جزائري و14 مشروع حصل على تمويل تراوح بين 5-10 ملايين دينار جزائري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (02):** عدد المؤسسات المصغرة الممولة بصيغة التمويل الثلاثي من قبل (CNAC) برج بوعريريج سنة 2020

|  |  |
| --- | --- |
| **المبلغ المستثمر** | **سنة 2020** |
| **أقل من 5.000.000** | **27** |
| **بين 5.000.000 و 10.000.00** | **14** |
| **المجموع** | **41** |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

يلجأ أصحاب المشاريع لهذا النوع من التمويل لعدم كفاية مواردهم المالية، فنسبة مشاركتهم في هذا النوع من التمويل تتراوح بين 1-2% من قيمة المشروع فقط، زيادة إلى ذلك فإنه من بداية 2011 ومع تطبيق الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22/02/2011، وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى الدعم المقدم لأصحاب المشاريع الذي كان من أهم نقاطه تخفيض نسبة الفائدة إلى 00% المفروضة على صاحب المشروع وتكفل الدولة بنسبة الفوائد الراجعة لخمس بنوك عمومية أساسية تتعامل معها الوكالة في ولاية برج بوعريريج (BDL, CPA, BADR, BEA, BNA)، في ظل غياب مساهمة البنوك الخاصة في تمويل المؤسسات المصغرة وذلك لبعد أهدافها عن أهداف هذه البرامج التمويلية.

كل هذه العوامل جعلت أصحاب المشاريع يعزفون عن اللجوء إلى التمويل الثنائي وذلك لعدم قدرتهم على تمويل الجزء الأكبر من المشاريع لوحدهم، ولتحملهم التكلفة أو العبء الصادر عن عدم مشاركة البنوك في هذه الصيغة، هذا ويرغب أصحاب المشاريع في الحصول على الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية دون الحصول على التمويل المالي، لذلك قدر عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة بصيغة التمويل الذاتي بـ 21 مؤسسة مصغرة.

1. **واقع مساهمة وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في استحداث المؤسسات المصغرة:**

يُوضح الجدول الموالي حصيلة المؤسسات التي تم استحداثها من طرف الوكالة لسنة 2020

**الجدول رقم (03):** حصيلة المؤسسات المستحدثة على مستوى (CNAC) برج بوعريريج سنة 2020

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **عدد المشاريع** | **النسبة المئوية** |
| **عدد الملفات المودعة** | 109 | 100 |
| **عدد الملفات المدروسة** | 96 | 88.07 |
| **عدد الملفات المقبولة** | 65 | 67.70 |
| **عدد الملفات المرفوضة** | 18 | 18.75 |
| **عدد المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة** | 29 | 44.62 |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من خلال المعطيات الإحصائية المدونة في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أنه تم إيداع 109 ملف مودع خلال سنة 2020 على مستوى الوكالة بالرغم من الظروف التي شهدتها الولاية، دليل على أن هناك وعي مقاولاتي لدى شباب ولاية، ورغبتهم في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وهذا لا يعني أنه تم تحقيق كل المشاريع، فنجد أن عدد المؤسسات التي بدأت نشاطها في إطار دعم وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بلغ 29 مؤسسة بنسبة قدرت بـ 44.62%، من عدد الملفات المقبولة التي قدر عددها بـ 65 ملف مقبول بنسبة 67.7% من عدد الملفات التي تم إيداعها على مستوى الوكالة، وهو ما يدل على مدى شفافية وكالة الصندوق في التعامل مع المشاريع المقترحة من ناحية، ومدى مطابقة هذه المشاريع للشروط الموضوعة من طرف وكالة الصندوق من ناحية أخرى، في حين تم رفض 18 ملف لعدم استيفائه الشروط اللازمة للحصول على التمويل بعد أن تم مراجعها من طرف لجنة الانتقاء والتصديق على المشاريع، هذا ويبقى الفارق بين مجموع الملفات المقبولة و المرفوضة، والملفات التي تَمت دراستها من قبل اللجنة الذي بلغ عددها 13ملف تمثل ملفات غير مكتملة الإجراءات المفرُوضة على صاحب المشروع في انتظار استيفاءها للشروط اللازمة.

ما يُمكن ملاحظته أن عدد المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة لسنة 2020 فَاق نصف عدد الملفات المقبولة والممولة بصيغة التمويل الثلاثي، رُغم الظروف الاقتصادية التي مرت بها الولاية والتخوف الذي لازم العديد من أصحاب المشاريع بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها كبرى مؤسسات الولاية كتسريح العمال، تجميد بعض الأنشطة، بالإضافة إلى الظروف الصحية التي عرفتها الولاية نتيجة انتشار وباء كورونا الذي أثر سلبيا على مداخيل الأفراد من جهة وزيادة المصاريف العلاجية من جهة أخرى، بالإضافة إلى فرض الحجر الصحي الذي أثر على سير جُل الأنشطة الاقتصادية،وولد حالة من التردد لدى الراغبين في إنشاء مشاريع، ما يدفعنا للقول بأن الوكالة عملت بشكل كبير على المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد على مستوى الولاية وشاركت في إنشاء العديد من المؤسسات المصغرة، وقامت بأداء الدور المنوط بها بالرغم الظروف الصعبة.

1. **توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط ومساهمة كل قطاع في التشغيل:**

تتوزع المؤسسات المصغرة المستفيدة من دعم الوكالة الصندوق على عدة قطاعات، تُساهم بدورها في استحداث وتوفير مناصب شغل، مثلما يُوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (04**): توزيع المؤسسات المصغرة المستفيدة من دعم (CNAC) حسب قطاع النشاط

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **قطاع النشاط** | **عدد المشاريع الممولة**  | **عدد مناصب الشغل المستحدثة** |
| **الزراعة** | 20 | 27 |
| **الحرف اليدوية** | 03 | 06 |
| **الأشغال العمومية** | 00 | 00 |
| **الهيدروليك** | 00 | 00 |
| **الصناعة** | 07 | 21 |
| **أعمال الصيانة** | 01 | 01 |
| **الصيد البحري** | 00 | 00 |
| **المهن الحرة** | 08 | 08 |
| **الخدمات** | 02 | 03 |
| **نقل البضائع** | 00 | 00 |
| **حافلات النقل** | 00 | 00 |
| **المجموع** | 41 | 66 |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من خلال الجدول أعلاه نُلاحظ غياب التوازن بين القطاعات التي تمولها الوكالة، إذ تتمركز النسبة الكبيرة للمشاريع في (03) قطاعات هي: الزراعة، الصناعة والمهن الحرة إذ بلغ عدد المشاريع الممولة بـ 35مشروع من مجموع المشاريع.

نلاحظ أن قطاع الزراعة يتصدر قائمة القطاعات سواء في عدد المشاريع(20 مشروع) أو في عدد المناصب التي يوفرها هذا القطاع (27 منصب شغل)، وذلك بسبب التوجه الكبير من المستفيدين إلى هذا القطاع الذي له سوق واعدة في الولاية، التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط، وانخفاض درجة المخاطرة فيه بالإضافة إلى أنه لا يتطلب مستوى تأهيل عالي.

كما نلاحظ أن قطاع الصناعة حظي بأهمية كبيرة من طرف الوكالة، وذلك لأهميته كوسيلة فعالة لزيادة الإنتاج، تخفيض التكاليف، مساهمته في زيادة مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد.

غير أن أهم ما يلاحظ هو انخفاض نسبة المشاريع الممولة في قطاع الحرف اليدوية، الصيانة والخدمات، الأمر الذي ينعكس على خلق مناصب شغل حيث وظفت 06، 01، 03 منصب شغل على التوالي، والسبب في ذلك ليس راجع إلى سياسة الوكالة أو تركيزها على تمويل قطاع دون آخر، إنما يعود السبب في ذلك إلى رغبة حاملي المشاريع وزيادة طلباتهم على القطاعات المذكورة أعلاه، ضف إلى ذلك تكلفة هذه المشاريع إذا ما قورنت مع الصناعة، الزراعة والمهن الحرة، ما يجعلها أكثر احتواءا على قيود لتمويلها تحت غطاء الوكالة.

كما يلاحظ وجود قطاعات غير ممولة بالكامل كقطاع الأشغال العمومية، الهيدروليك والصيد البحري بالرغم من أنها قطاعات ذات أهمية كبيرة ومولدة للقيمة المضافة إلى أنها لم تحظى بالاهتمام، ويرجع ذلك لصعوبة الاستثمار فيها وتطلبها للأموال الكبيرة بالإضافة إلى بطئ دوران رأس المال المستثمر فيها، ويضاف إلى ذلك نقص التوعية والتحسيس بأهمية هذه القطاعات من طرف الوكالة والخصوصيات الصعبة التي تميز هذه القطاعات، ويمكن للدول تحفيز هذه الأنشطة عن طريق زيادة الامتيازات الممنوحة عند إنشاء المشاريع في هذه القطاعات، مع تقديم النصح والإرشاد لأصحاب الأفكار وتوجيههم لتلك القطاعات.

أما قطاعي نقل البضائع وحافلات النقل فقد جمدت الدولة تمويله لإثبات الدراسات الاقتصادية أنها غير فعالة، نظرا للتشبع من جهة ونقص المر دودية من جهة أخرى.

من خلال الجدول أعلاه استخلصنا أيضا أن الوكالة استطاعت بفضل الصيغ التمويلية التي تمنحها استحداث 66 منصب شغل لسنة 2020، ما يعني أن الوكالة قد ساهمت على قدر استطاعتها في امتصاص جزء من البطالة، خاصة وأن هذا يعتبر من بين الأهداف الأساسية للوكالة.

1. **التمويلات الممنوحة من طرف وكالة الصندوق للمؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط:**

يُوضح الجدول الموالي أهم قطاعات النشاط التي تم تمويلها، والتي لجأ إليها أصحاب المؤسسات المصغرة من مجموع القطاعات سابقة الذكر في الجدول رقم (04).

**الجدول رقم (05): مبالغ الاستثمارات وتكاليف المشاريع حسب قطاع النشاط**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **قطاع النشاط** | **المبلغ الإجمالي للاستثمار(دج)** | **متوسط تكلفة المشروع الواحد(دج)** | **متوسط تكلفة العاملين(دج)** |
| **الحرف اليدوية** | 11 937 850,00 | 3 979 283,33 | 1 989 641,67 |
| **الصناعة** | 46 362 876,55 | 6 623 268,08 | 2 207 756,03 |
| **الخدمات** | 48 702 655,20 | 4 427 514,11 | 4 058 554,60 |
| **الزراعة** | 74 112 991,00 | 3 705 649,55 | 2 744 925,59 |
| **المجموع** | **181 116 372,75** | **4 417 472,51** | **2 744 187,47** |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من خلال الجدول أعلاه نجد أن وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج قد مولت المؤسسات المصغرة بما يقارب 200 مليون دينار جزائري في مختلف القطاعات، إذ يعتبر قطاع الزراعة الأكثر تمويلا بمتوسط تكلفة قارب 4 مليون دينار جزائري لـ 20 مشروع، وذلك راجع لتوجه سكان الولاية للمشاريع الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى المميزات البيئة في الولاية التي تجعل من هذه المشايع تحقق مردودية عالية، وكذلك الرغبة في إنجاز مشاريع تبتعد عن النقل وكراء الحافلات وغيرها، أما في مجال الخدمات فقد قدر المبلغ الإجمالي للاستثمار بـ 49 مليون دينار جزائري، بمتوسط تكلفة بلغ ما يقارب 4 ملايين ونصف دينار جزائري، كما نلاحظ أن متوسط تكلفة 3عمال في مشروعين فقط بلغت ما يقارب 4 ملايين دينار جزائري وهي تكلفة تعتبر جد كبيرة مقارنة بـتكلفة المشروع، ما يجعل صاحب المشروع يتحمل تغطية مالية أكبر ويتحصل على مردودية أقل، الأمر الذي يُفسر عدم قدرة الوكالة في استرداد ديونها بشكل كامل، وبالتالي لابد من القيام المسبق بدراسات الجدوى الاقتصادية قبل منح التمويل.

 يلي هذا القطاع قطاع الصناعة الذي قارب تمويله من قبل الوكالة بـ 46 مليون دينار جزائري، بمتوسط تكلفة قدرت بأكثر من 6 ملايين ونصف دينار جزائري، ويرجع ذلك لاكتساب المنطقة الطابع الصناعي، وتشجيع الدولة لهذا القطاع، مع توفر المنطقة للأرضية المناسبة لهذا النوع من المشاريع.

أما بالنسبة لقطاع الحرف اليدوية فقد مولت الوكالة ما يقارب 12 مليون دينار جزائري، بمتوسط تكلفة قدرت بما يقارب 4 ملايين دينار جزائري، وهي تكلفة مرتفعة جدا مقارنة بعدد المشاريع الممولة، كما أن هذا النوع من المشاريع لا يتطلب موارد مالية ضخمة وعدد عمال كبير جدا، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في تمويل هذا النوع من المشاريع من طرف الوكالة لولاية برج بوعريريج، وفرض رقابة مستمرة على سيرورة العمل في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إمدادها بالمرافقة والتوجيه اللازمين.

1. **التأهيل العلمي للمستفيدين من الدعم المقدم من وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج:**

حسب التنظيم المعمول به فالوكالة تمنح مساعداتها لأصحاب المشاريع بمختلف مستوياتهم، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (06):** المؤسسات المصغرة المستفيدة من دعم الوكالة حسب المؤهل العلمي

|  |  |
| --- | --- |
| **المؤهل العلمي** | **عدد المشاريع** |
| **بدون مؤهل علمي** | 00 |
| **تكوين جامعي** | 13 |
| **تكوين مهني**  | 28 |
| **المجموع** | 41 |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن أغلب المستفيدين من دعم الوكالة هم من فئة الحاصلين على شهادات من التكوين المهني، وذلك لرغبة هذه الفئة في تجسيد مكتسباتها التطبيقية على أرض الواقع، ثم تأتي فئة الحاصلين على شهادات جامعية، في حين أن أصحاب المشاريع الذين لا يمتلكون مؤهل علمي لا يتم تمويلهم من طرف الوكالة، حيث أن من ضمن الشروط الأساسية للوكالة امتلاك صاحب المشروع لمؤهل علمي أو شهادة حرفي أو شهادة الكفاءة المهنية، وفي حال عدم امتلاكه لأحد لهذه الشهادات فإن الوكالة تعاقدت مع مديرية التكوين المهني على مستوى الولاية، من أجل ضمان تكوين أصحاب المشاريع في ميدان تخصصهم ومنحهم الشهادات التي تؤهلهم للحصول على التمويل، كما ترفض الوكالة أي شهادة ممنوحة من طرف المدارس الخاصة.

1. **المساعدات الإضافية الممنوحة من طرف وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية برج بوعريريج:**

تحرص الوكالة على تقديم المساعدات لتسهيل بدء أصحاب المؤسسات المصغرة في عملهم وتحقيق أفضل النتائج.

**الجدول رقم (07):** المساعدات الممنوحة من طرف (CNAC) للمؤسسات المصغرة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نوع المساعدة** | **الملفات المودعة** | **الملفات المقبولة** |
| **إيجار** | 29 | 27 |
| **مركبات** | 30 | 19 |
| **المجموع** | 59 | 46 |

**المصدر: مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوعريريج 31/12/2020.**

من قراءتنا للجدول يتبين أن أغلب المساعدات الممنوحة من طرف الوكالة هي عبارة عن إيجارات لمحلات يتم فيها عرض المنتجات التي تم تصنيعها من طرف المؤسسات أو لغرض تخزينها فيها، إذ تم إيجار 27 محل من أصل 29 مؤسسة بدأت في مزاولة نشاطها، حيث تم توزيع المحلات التجارية التابعة لوزارة السكن بوتيرة متسارعة قصد وضع هذه المحلات تحت تصرف أصحابها في أقرب الآجال، كما ساعدت الوكالة أصحاب المؤسسات من الاستفادة من المركبات التي تسمح بتسهيل عمل هذه المؤسسات بنسبة تفوق 50% من المؤسسات التي بدأت نشاطها.

كما تسعى وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى تقديم الخدمات التالية:

* توجيه الأشخاص لتطوير أفكارهم وفقا لإمكانات السوق، عبر عقد ورشات تكوينية وتقديم برامج وحصص مجانية للتحسيس بأهمية المقاولاتية وكيفية إنشاء مؤسسة مصغرة في مختلف التخصصات؛
* القيام بدراسات ميدانية لمعرفة احتياجات المنطقة فيما يخص التشغيل وكذا استحداث مؤسسات مصغرة لامتصاص البطالة والمساهمة في فك عزلتها؛
* القيام بزيارات ميدانية بالاشتراط مع دار المرافقة والإدماج المهني(التي تم تنصيبها لتمكين الشباب والمتربصين من إنشاء مؤسساتهم وغرس ثقافة المقاولاتية فيهم)، لفائدة مجموعة من خريجي ومتربصي التكوين إلى الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها بهدف تشجيع الشباب المتكون على إيجاد أفكار إبداعية وخلق مؤسسات ناشئة؛
* عمل زيارات ميدانية لمناطق الظل بالولاية كمنطقة الماين للتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء مؤسسات مصغرة.

**خاتمة:**

من خلال هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى دراسة دور وكالة التأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية في ظل تفشي فيروس كورونا، توصلنا إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

* تعمل الوكالة على إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة التي تعتبر أداة هامة لتنشيط الاقتصاد المحلي، تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مساهمتها في تخفيف العبء على القطاع العام وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى زيادة خلق الثروة على مستوى الولاية؛
* تتمركز المؤسسات المصغرة في الولاية في قطاعات دون أخرى، حيث ارتكزت أغلبها في الزراعة، الحرف اليدوية والخدمات، دون أنشطة أخرى كالصيد البحري والأشغال العمومية وغيرها من النشاطات؛
* حظيت صيغتي التمويل الذاتي والثلاثي على أغلبية معاملات الوكالة في تمويل المشاريع، ويرجع هذا لمساهمة القروض البنكية الممنوحة إلى جانب قروض الوكالة في إنشاء المشاريع والاستفادة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تحفز أصحاب المشاريع لاعتماد هذه الصيغ؛
* تقدم الوكالة العديد من المساعدات غير المالية لفائدة حاملي الأفكار والمشاريع الاستثمارية، كعقد ورشات تكوينية والقيام بزيارات ميدانية للتحسيس بأهمية المقاولاتية وإنشاء مؤسسات مصغرة لما لها دور في النهوض بالاقتصاد المحلي والوطني.

**توصيات**:

بناءا على ما تم تقديمه يمكن لنا الخروج ببعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم بشأن أو بآخر في تطوير قطاع المؤسسات المصغرة والنهوض به، نذكر ما يلي:

* الابتعاد عن تمويل المشاريع ذات التكاليف المرتفعة مقارنة بالمردودية المنخفضة المتأتية منها، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعثر أصحاب المشايع في تسديد الديون المترتبة عنهم، عدم خلق قيمة مضافة، بالإضافة إلى حصولها على موارد مالية ضخمة من طرف الوكالة دون المساهمة في توفير مناصب شغل تتناسب والموارد المالية المتحصل عليها كقطاع الخدمات والحرف اليدوية؛
* تنشيط الموقع الالكتروني للوكالة وتزويده بآخر الإحصائيات والمعاملات التي تقوم بها الوكالة؛
* إدخال صيغ التمويل الإسلامي في تعاملات الوكالة لتجنب التعامل بالفوائد البنكية، خاصة بعد إدخال هذه الصيغ في التعاملات البنكية الحكومية كالبنك الوطني الجزائري؛
* عقد شراكات مع مؤسسات دولية ناشطة في مجال المؤسسات المصغرة ، وذلك بغية الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛
* عقد شراكة ولاء بين الوكالة والمستفيدين القدامى الذين تحصلوا على التمويل ونجحت مشاريعهم، بغية الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال ودعم أصحاب المشاريع الجديدة؛
* فرض الرقابة المستمرة على عمل المؤسسات المصغرة في الولاية لتجنب فشلها من جهة وضمان تسديد ما عليها من مستحقات من جهة أخرى.

**قائمة المصادر والمراجع:**

1. 1 سعيد بعزيز، مخلوفي طارق، **دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور –الجلفة-، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 123؛ [↑](#endnote-ref-2)
2. Mabrouk Kraiem, **Les dynamisations des micro-entreprises dans les PMA : une relecture de l'économie informelle manufacturière au Mali**. Gestion et management. Université de Versailles-Saint Quentin en Yvelines, France, 2015, p: 306; [↑](#endnote-ref-3)
3. القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11 جانفي 2017، ص 05؛ [↑](#endnote-ref-4)
4. محمد قرينات، طبرينة طكوش، **المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية**، مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة – بومرداس-، العدد06، الجزائر، 2018، ص 118؛ [↑](#endnote-ref-5)
5. المادة 02-03، المرسوم التنفيذي رقم 20-374 الصادر في 16/12/2020 المتعلق بتحديد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 20/12/2020، ص11؛ [↑](#endnote-ref-6)
6. شريفة العابد، فريدة كفي، ضرورة **تفعيل دور الهيئات الحكومية الداعمة في إنشاء المؤسسات المصغرة للرفع من مستويات التشغيل في الجزائر**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، العدد 01، الجزائر، 2018، ص176؛ [↑](#endnote-ref-7)
7. متاح على الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [www.angem.dz](http://www.angem.dz)، تم الإطلاع عليه يوم 14/01/2021 على الساعة 17:31؛ [↑](#endnote-ref-8)
8. عبد المؤمن بن علي، رحيمة بوصبيع، **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06-07 ديسمبر 2017، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 05؛ [↑](#endnote-ref-9)
9. Eddine Haddab, **Pierre Traimond, La finance islamique et la contrainte des besoins en fonds de roulement des PME**, Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, Revue internationale P.M.E, vol: 05, 2021, p: 147; [↑](#endnote-ref-10)
10. Abdullah Bin Suleiman Al-Bahooth, **The role of Islamic finance in supporting small businesses**, Global Journal of Economic and Business, Vol: 3, KSA, 2017, p: 160; [↑](#endnote-ref-11)
11. Salaheddine Abdelouahab, Amina hachimi, **Impact des banques participatives sur le financement des PME cas du Maroc**, abd emallek alsaadi university, vol: 04, Maroc, 2018, p: 312; [↑](#endnote-ref-12)
12. كاتية بوروبة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كليـة العلـوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جـامعة فرحـات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 59-60؛ [↑](#endnote-ref-13)
13. متاح على الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة [www.cnac.dz](http://www.cnac.dz)، تم الاطلاع عليه يوم 07/01/2021 على الساعة 11:30. [↑](#endnote-ref-14)